قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٢

بشأن الموافقة على اتفاق منحة الأسمدة والآلات الزراعية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق منحة الأسمدة والآلات الزراعية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ ربيع الآخر سنة ١٤٠٢ (٢٧ يناير سنة ١٩٨٢)

حسنى مبارك

القاهرة فى ٢٤ نوفمبر ١٩٨١

صاحب السعادة

أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى تمت منذ وقت قريب بين ممثلى الحكومتين بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية إضافية إلى جمهورية مصر العربية بهدف توثيق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأنا أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ ـ بغرض المساهمة فى زيادة الإنتاج الغذائى منحة لمشروع الآلات الزراعية تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية ـ طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن ـ منحة قيمتها بليون ين يابانى (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) المشار إليها فيما يلى بالمنحة .

٢ ـ تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة مابين تاريخ سريان الترتيبات الحاضرة و ٣١ مارس ١٩٨٢ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ـ (١) تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة لشراء منتجات يابانية وخدمات كما هو وارد فيما يلى :

(ا) أسمدة .

(ب) آلات زراعية .

(ج) الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار إليها فى (ا ـ ب) بعاليه إلى جمهورية مصر العربية .

(٢) بالرغم مما جاء فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه وعندما ترى الحكومتين ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة فى شراء نوع المنتجات المذكورة فى (ا ـ ب) من الفقرة الفرعية (١) بعاليه وهى منتجات دول أخرى غير اليابان .

٤ — تبرم الحكومة المصرية أو الجهة التى تعنيها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة (٣) هذا وسوف تقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود لتكون صالحة للمنحة (يقصد بعبارة الرعايا اليابانية عند استخدامها فى هـذه الترتيبات الأشخاص اليابانيين الطبعيين أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيين طبيعيين) .

٥ — (١) تستخدم الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية الالتزامات التى استحقت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بمقتضى "العقود التى تم فحصها" طبقا لما نص عليه فى الفقرة "(٤) والمشار إليها فيما يلى بالعقود التى تم فحصها" وذلك فى حساب يتم فتحه باسم جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى والذى تم اختياره بواسطة الحكومة المصرية أو الهيئة المعنية المشار إليها فيما يلى " بالبنك " .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السـداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى إذن بالدفع يصدر من الحكومة المصرية أو الجهة المعنية .

(٣) إن القرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التى تتم بالين اليابانى والقيام بعملية السداد للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب خلال مشاورات تتم بين البنك والحكومة المصرية أو الجهة المعنية .

٦ — (١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(ا) ضمان التفريغ الفورى والإفراج الجمركى ، فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة .

(ب) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأى غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

(ج) ضمان أن المنتجات المشتراة من هذه المنحة سوف يكون لها الأثر الفعال فى المساهمة من زيادة الإنتاج الغـــذائى و بالتالى استقرار وتطوير الاقتصاد المصرى .

(د) تحمل كافة المصاريف الضرورية لنقل هذه المنتجات المشار إليها فى (ا) ، (ب) والفقرة الفرعية (١) والفقرة (٣) . فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) المنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة لا يجوز إعادة تصديرها مـن جمهورية مصر العربية .

٧ — (١) سوف تودع حكومة جمهورية مصر العربية بالعملة المصرية " بما يعادل سعر الين اليابانى " لشراء المنتجات المشار إليها فى (ا) ، (ب) فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ تحت حساب مفتوح باسم البنك المركزى المصرى . سوف يكون الإيداع حتى ٣١ مارس ١٩٨٤ إلا إذا كان هناك اتفاق بين سلطات الحكومتين المعنيتين على خلاف ذلك .

(٢) العملة المودعة يجب أن تستخدم فى أغراض التنمية الزراعية بما فى ذلك زيادة الإنتاج الغذائى فى جمهورية مصر العربية .

(٣) تتشاور السلطات المعنية فى الحكومتين بشأن استخدام المبلغ المودع .

(٨) — تتفق السلطات المعنية فى الحكومتين بشأن أى إجراءات تفصيلية تنشأ عن تنفيذ هذه الاتفاقيات .

٩ — ستتشاور الحكومتان فى أى أمر قد ينشأ أو يتعلق بهذه الترتيبات .

ويشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد تعزيزا لمـا سبق الاتفاق عليه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد استكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم عظيم التقدير .

توشيو يامزاكى
سفير مفوض فوق العادة
لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ٢٤ نوفمبر ١٩٨١

صاحب السعادة

أتشرف بالإحاطة بأنى قد تلقيت مذكرة سيادتكم المؤرخة بتاريخ اليوم والتى تنص على مايلى :

أتشرف بالإشارة إلى المناقصات التى تمت منذ وقت قريب بين ممثلى الحكومتين بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية إضافية إلى جمهورية مصر العربية بهدف توثيق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ ــ بغرض المساهمة فى زيادة الإنتاج الغذائى ومنحة مشروع الآلات الزراعية تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية ــ طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن ــ منحة قيمتها بليون ين يابانى (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) المشار إليها فيما يلى بالمنحة .

٢ ــ تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ سريان الترتيبات الحاضر و ٣١ مارس ١٩٨٢ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومة على مد هذه الفترة .

٣ ــ (١) تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة لشراء منتجات يابانية وخدمات كما هو وارد فيما يلى :

(ا) أسمدة .

(ب) آلات زراعية .

(ج) الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار إليها فى (ا ــ ب) بعاليه إلى جمهورية مصر العربية .

(٢) بالرغم مما جاء فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة فى شراء نوع المنتجات المذكورة فى (ا ، ب) من الفقرة الفرعية (١) بعاليه وهى منتجات دول أخرى غير اليابان .

٤ ــ تبرم الحكومة المصرية أو الجهة التى تعنيها عقودا باليين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة (٣) هذا وسوف تقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود لتكون صالحة للمنحة (يقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى هذه الترتيبات الأشخاص اليابانيين الطبيعيين أو الأشخاص اليابانيين الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيين طبيعيين) .

٥ ــ (١) تستخدم الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات باليين اليابانى لتغطية الالتزامات التى استحقت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بمقتضى العقود التى تم فحصها طبقا لما نص عليه فى الفقرة (٤) والمشار إليها فيما يلى بالعقود التى تم فحصها وذلك فى حساب يتم فتحه باسم جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى الذى تم اختياره بواسطة الحكومة المصرية أو الهيئة المعنية المشار إليها فيما يلى بالبنك .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها بالفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى إذن بالدفع يصدر من الحكومة المصرية أو الجهة المعنية .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التى تتم بالين اليابانى والقيام بعملية السداد للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب خلال مشاورات تتم بين البنك والحكومة المصرية والجهة المعنية .

٦ — (١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) ضمان التفريغ الفورى والإفراج الجمركى ، فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة .

(ب) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأى غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

(جـ) ضمان أن المنتجات المشتراة من هذه المنحة سوف يكون لهـا الأثر الفعال فى المساهمة فى زيادة الإنتاج الغذائى وبالتالى استقرار وتطوير الاقتصاد المصرى .

(د) تحمل كافة المصاريف الضرورية لنقل هذه المنتجات المشار إليها فى "ا" ، "ب" والفقرة الفرعية (١) والفقرة ٣ فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) المنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة لا يجوز إعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية .

٧ — (١) سوف تودع حكومة جمهورية مصر العربية بالعملة المصرية " بما يعادل سعر الين اليابانى " لشراء المنتجات المشار إليها فى (ا) ، (ب) فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ تحت حساب مفتوح باسم البنك المركزى المصرى .

سوف يكون الإيداع حتى ٣١ مارس ١٩٨٤ إلا إذا كان هناك اتفاق بين سلطات الحكومتين المعنيتين على خلاف ذلك .

(٢) العملة المودعة يجب أن تستخدم فى أغراض التنمية الزراعية مما فى ذلك زيادة الإنتاج الغذائى فى جمهورية مصر العربية .

(٣) تتشاور السلطات المعنية فى الحكومتين بشأن استخدام المبلغ المودع .

٨ ـــ تتفق السلطات المعنية فى الحكومتين بشأن أى إجراءات تفصيلية تنشأ عند تنفيذ هذه الاتفاقيات .

٩ ـــ تتشاور الحكومتان فى أى أمر قد ينشأ أو يتعلق بهذه الترتيبات .

ويشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سيادتكم بالرد تعزيزا لما سبق الاتفاق عليه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية بقبد استكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وانه ليشرفنى أن أعزز بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سيادتكم وهذه المذكرة سوف يعتبرا أنهما تشكلان اتفاقا بين الحكومتين يصبح نافذ المفعول من تاريخ استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات الدستورية اللازمة لسريان هذا الاتفاق .

وانى لأنتهز هذه الفرصة لأحدد لسيادتكم أعظم التقدير .

د . سليمان نور الدين

وزير الدولة للاقتصاد

وزارة الخارجية

قـــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٧ بشأن الموافقة على اتفاق منحة الأسمدة والآلات الزراعية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٢/٤/٨ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق منحة الأسمدة والآلات الزراعية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان .

ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٢/٥/٩

كمال حسن على